Distr.: General
ECA/SRO-NA/ICE/31/3
March 2016

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط (المغرب)

1-4 آذار/مارس 2016

استعراض تنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية للتنمية

الفهرس

أولا – مقدمة 1

ثانيا – خطة التنمية المستدامة لعام 2030: "لنحول عالمنا" 2

ثالثا – برنامج عمل أديس أبابا لتمويل التنمية..... 4

رابعا – المفاوضات بشأن تغير المناخ 5

خامسا – الرهانات أمام أفريقيا..... 7

سادسا – نحو مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين – الرهانات 8

سابعا – لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة 2015..... 8

ثامنا – تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع وتتبع القمة العالمية لمجتمع المعلومات 10

تاسعا – المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية..... 11

أولا – مقدمة

1. كانت سنة 2015 منعطفا مصيريا للمجتمع الدولي على عدة مستويات. فأولا، اعتمد قادة دول العالم في أيلول/سبتمبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة الطموحة على مدى الخمس عشرة سنة القادمة. ثم أبرموا في كانون الأول/ديسمبر اتفاقا عالميا مُلزما قانونيا بشأن تغير المناخ. وفي الشهر كانون ذاته، عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري، وهو أعلى جهاز تقريري في هذه المنظمة.

2. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه خلال سنة 2015، وعلى غرار هذه اللقاءات الرفيعة المستوى، ساهمت ملتقيات عالمية أخرى ليس فقط في التطرق إلى عدد من المواضيع الحاسمة بشأن التنمية المستدامة والشاملة، وإنما أيضا في التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن هذه المواضيع. ونذكر من بين هذه الملتقيات على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، وهي أهم هيئة دولية معنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة، واجتمعت في آذار/مارس 2015 لتقييم تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عمله بعد 20 سنة من اعتماده. ويُعد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي اجتمع في جنيف (سويسرا) شهر أيار/مايو 2015، مثالا آخر عن اللقاءات العالمية الرامية إلى تحديد رؤية مشتركة عبر الاستخدام الأمثل للمعلومات والمعرفة والتكنولوجيا الجديدة في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، احتضنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليوز 2015 بأديس أبابا (إثيوبيا)، وناقش زعماء العالم خلال هذا المؤتمر آليات واستراتيجيات التمويل الكفيلة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015.

3. هذه هي إذن العمليات التي أثْرت وأسست لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأكثر طموحا، والأكثر تشاركية، والأكثر شمولا بالنظر من جهة إلى أن المشاورات تمت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ومن جهة أخرى شهدت مختلف هذه اللقاءات إشراك جميع الفاعلين في التنمية، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، وشركاء التنمية.

4. وبناء عليه، يقترح هذا التقرير تقديم لمحة عن هذه التظاهرات التي شهدتها سنة 2015. وينقسم إلى محاور رئيسية وهي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومؤتمر الأطراف بشأن المناخ (مؤتمر الأطراف الواحد والعشرون)، ونتائج لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، واستعراض سنة 2015 لبرنامج "تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع"، ومتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأخيرا، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيا – خطة التنمية المستدامة لعام 2030: "لنحول عالمنا"

5. اعتمدت 193 دولة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في 25 أيلول/سبتمبر 2015 في إطار القمة الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة. ويأتي اعتماد هذه الخطة إثر عملية تشاورية دامت ثلاث سنوات. وجرت المشاورات في أكثر من 100 دولة وشارك أكثر من مائة مليون شخص في دراسة استقصائية عبروا فيها عن احتياجاتهم وأولوياتهم. وتتألف الخطة من إعلان، ومجموعة طموحة من 17 هدفا عالميا للتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة)[1] و169 غاية، وفصل عن وسائل التطبيق وتجديد الشراكة العالمية، إلى جانب إطار الاستعراض والمتابعة. وستفضي الدراسة التي تنجزها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة حاليا على إطار المؤشرات العالمية إلى نشر تقرير في آذار/مارس 2016 ستعرضه أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورة تموز/يوليوز 2016. وستأتي هذه المؤشرات على شكل لائحة محدودة ستتيح تتبع التقدم المحرز على الصعيد الدولي.

6. وتقر الخطة بأن هدف التنمية المستدامة يستلزم جوابا عالميا وشاملا للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي أن يتواكب تقليص الفقر مع مخطط يكفل النمو الاقتصادي ويشمل مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية، لاسيما التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وإمكانات التشغيل، دون إغفال تغير المناخ وحماية البيئة. ويغطي أيضا قضايا مثل انعدام المساواة، والبنيات الأساسية، والطاقة، والاستهلاك، والتنوع الأحيائي، والمحيطات، والتصنيع.

> *"يتعلق الاتفاق ببرنامج عالمي تطويري وشامل يعلن عن منعطف تاريخي لعالمنا". "إنه برنامج الشعوب، وخطة عمل للحد من الفقر بجميع أبعاده، وبصفة نهائية، في كل مكان، دون إقصاء أي فرد".*

7. وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أيضا برنامج عمل أديس أبابا الذي اعتمدته الأمم المتحدة في تموز/يوليوز 2015، والذي يعرض مختلف الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها الموارد الداخلية، والتمويلات الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمقاربات المبتكرة لطرق التمويل والشراكات. وستقدم السياسات والتدابير التي حددها برنامج عمل أديس أبابا دعما هائلا للشراكة العالمية (أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر).

8. وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن المجهود الذي تبذله البلدان هو الوسيلة الرئيسية للتنفيذ وينبغي دعمه بمجهود دولي قوي. ويتعين على البلدان إذن تجسيد هذا الإطار العام، عبر المقاربات المندمجة والسياسات المنسجمة، في مخططات عمل على الصعيدين الوطني والمحلي، وكفالة تنفيذها ومتابعتها. ويستلزم ذلك في المقام الأول تغيير السياسات ومقاربات التنمية، وتوزيعا جديدا لأدوار الفاعلين، وإعادة النظر في أساليب الاستهلاك والإنتاج. ويستلزم أيضا بناء قدرات الفاعلين الوطنيين والمحليين وبناء قدرات الابتكار. وأخيرا، سيتطلب هذا المبتغى تحسين التعاون والتنسيق على جميع الصّعُد.

9. وسيتطلب تنفيذ البرنامج ورصد التقدم المحرز اعتماد آليات منسجمة وبسيطة وفعالة في الآن ذاته، تنخرط فيها جميع المستويات: المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وتستند إلى معلومات ذات جودة ومتاحة في الوقت المناسب.

[1] تعوض أهداف التنمية المستدامة الجديدة وتكمل الأهداف الإنمائية للألفية التي وصل أجل استحقاقها سنة 2015. وهي ذات مدى أوسع من الأهداف الإنمائية للألفية.

10. ويتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[2] دراسة التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 وبرنامج عمل أديس أبابا، على الصعيد الدولي. وسيشجع مواءمة وتنسيق سياسات التنمية المستدامة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأكملها[3]. وسيُعرض أمام هذا المنتدى أيضا التقرير العالمي السنوي عن التنمية المستدامة وسيصوغ هذا المنتدى التوجهات الكفيلة بتسريع التنفيذ المندمج للخطة 2030.

11. وعلى الصعيد الوطني، ستساهم عمليات استعراض ومتابعة التنفيذ في تقييم التقدم المحرز وتحديد المشاكل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وستساهم بالتالي في المتابعة والاستعراض على الصعيد الدولي، لاسيما في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتستلزم آليات المتابعة الوطنية الحالية بعض التعديل (النطاق، والمحتوى، وتجميع البيانات وتحليلها، والمؤشرات، وإعداد التقارير، ونشر المعلومات، وحكامة أنظمة البيانات، ...) لرفع التحديات ذات الصلة بتعدد الأبعاد والشمولية اللذين تتصف بهما أهداف التنمية المستدامة.

12. وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للبلدان الأعضاء من أجل تكييف وتحديث أنظمة المعلومات الوطنية القائمة، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وصرح السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة بأن "هذا الاتفاق يمثل مرحلة حاسمة نحو بناء مستقبل مستدام للجميع. ويوفر الإطار العالمي لتمويل التنمية المستدامة. وتقدم لنا نتائج مؤتمر أديس أبابا اللبنة الأساسية لشراكة عالمية نشيطة لتحقيق التنمية المستدامة التي لا تقصي أحدا".

---

[2] يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعاته كل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة؛ وتحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الوسيطة. واجتمع لأول مرة سنة 2013 تحت رعاية الجمعية العامة منذ أن أنشأه سنة 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

[3] سينعقد الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى سنة 2019، ويتواكب ذلك مع عملية الاستعراض رباعية السنة الشاملة الرامية إلى المزيد من المواءمة في التخطيط على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا – برنامج عمل أديس أبابا لتمويل التنمية

13. انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث لتمويل التنمية في الفترة ما بين 13 و16 تموز/يوليوز 2015 بأديس أبابا. وخلال هذا المؤتمر، اتفقت البلدان على مجموعة من التدابير الرامية إلى إصلاح الممارسات المالية العالمية وإلى حشد الاستثمارات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

14. ويمثل اتفاق *برنامج عمل أديس أبابا* اللبنة الأساسية لتمويل تنفيذ البرنامج العالمي للتنمية المستدامة. وأبرمت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في هذا المؤتمر، وهي 193 بلدا، هذا الاتفاق بعد عدة أشهر من المفاوضات. وتعززت بفضل هذا الاتفاق الشراكة العالمية التي تسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والشامل والعالمي وتحسين رفاه الشعوب، دون إغفال حماية البيئة.

15. وتمثل النتيجة التي توصل إليها المؤتمر قاعدة متينة أمام البلدان من أجل تمويل برنامج التنمية

"يمكن أن يساهم ارتفاع بسيط بنسبة 0,44 بالمائة في السنة في تحصيل الضرائب في البلدان الأفريقية في حشد 22 مليار دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ يمكن استغلاله لتمويل مشاريع التنمية"، السيد كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

المستدامة المعتمد في نيويورك شهر أيلول/سبتمبر.

16. ويُعتبر موضوع تمويل البرنامج الجديد للتنمية المستدامة الذي سيدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر شرطا لازما لإنجاح هذا البرنامج. فقد حدد برنامج عمل أديس أبابا أكثر من 100 إجراء عملي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

17. واعتبر برنامج العمل، الذي يستند إلى نتائج مؤتمري تمويل التنمية المنعقدين سابقا بمونتيري (المكسيك) وبالدوحة (قطر)، حشد الموارد الداخلية كجوهر لهذا البرنامج.

18. ويمثل توسيع قاعدة المداخيل، وتحسين تحصيل الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة جزءا من محاور الاتفاق ومن التدابير العملية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل.

19. وركز المؤتمر أيضا على أهمية الاستثمار الخاص ومواءمته مع أهداف التنمية. ويتعين على السلطات العمومية إحداث بيئة تحفيزية ملائمة لإشراك القطاع الخاص.

20. وفي هذا الإطار، تم الاتفاق أيضا على الآلية الجديدة التي ستسهل حصول البلدان النامية على تمويل التكنولوجيا الجديدة.

21. ويشمل برنامج عمل أديس أبابا التزامات سياسية هامة وأهدافا رئيسية في مجالات حاسمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك البنيات الأساسية، والرعاية الاجتماعية، والتكنولوجيا. وتوصّل المؤتمر أيضا إلى اتفاقات بشأن التعاون الدولي من أجل تمويل المناطق الخاصة التي تستلزم استثمارات ضخمة، لاسيما في مجال البنيات الأساسية للطاقة والنقل والماء والصرف الصحي، وغيرها.

22. وسلطت البلدان الضوء أيضا على أهمية التمويلات الوطنية المندمجة لدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. إذ ينص الاتفاق على ما يلي: "نجدد التأكيد على أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن كفالة تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لن يكون من المغالاة التركيز على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية".

رابعا – المفاوضات بشأن تغير المناخ

مؤتمر باريس بشأن المناخ (مؤتمر الأطراف الواحد والعشرون)، باريس (فرنسا)

23. انعقد مؤتمر باريس بشأن المناخ (مؤتمر الأطراف الواحد والعشرون) في الفترة ما بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و12 كانون الأول/ديسمبر 2015، وأفضى إلى اعتماد 195 دولة لاتفاق عالمي ملزم قانونيا بشأن المناخ. وينبغي أن يحصل هذا الاتفاق على تصديق 55 دولة، تمثل 55 بالمائة على الأقل من انبعاثات غازات الدفيئة، حتى يدخل حيز النفاذ انطلاقا من 2020. ويسعى إلى تحقيق عالم خال من الكربون ما بين 2050 و2100. وتم تكليف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بتقديم تقرير خاص سنة 2018 عن عواقب احترار عالمي يتجاوز 1,5 درجة مئوية مقارنة مع مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

العناصر الرئيسية في اتفاق باريس:

- الحد من الاحترار العالمي مقارنة مع الحقبة ما قبل الصناعية في أقل من درجتين مئويتين، وإن أمكن في 1,5 درجة مئوية بحلول 2100.
- تعبئة تمويل قدره 100 مليار دولار في السنة إلى حدود 2020 لدعم البلدان النامية (هدف كوبنهاغن، 2009).
- مراجعة المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا، نحو الارتفاع كل خمس سنوات انطلاقا من عام 2020.

24. ورغم أن تغير المناخ مشكل عالمي، فالاتفاق يذكّر بمبدأ "المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة" في ظل اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ والتي تتحدث عن توزيع منصف وعادل للجهود بين البلدان المصدرة للانبعاثات والبلدان النامية، بالنظر لقدرات كل بلد وللسياقات الوطنية.

25. وتُعد حزمة المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا[4] لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة والتي عرضها 186 بلدا من أصل 195 كافية اليوم لبلوغ الهدف العالمي المحدد لتقليص الاحترار العالمي. وحسب الخبراء، ستقودنا التركيبة الحالية للمساهمات إلى احترار ما بين 2,7 إلى 3 درجة مئوية. وتأخذ هذه المساهمات في الاعتبار الخصوصيات والإكراهات الوطنية لكل بلد ويُرتقب مراجعتها نحو الارتفاع كل خمس سنوات انطلاقا من 2020، في إطار آلية الاستعراض الدوري للالتزامات الوطنية. وينص اتفاق باريس أيضا على حق الانسحاب "في أي وقت" بناء على "إشعار" موجه بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ. ويتعين على البلدان الأطراف أن تحيل على الأمانة العامة، بحلول 2020، استراتيجياتها للتنمية لتحقيق انبعاثات ضعيفة من غازات الدفيئة على المدى الطويل.

[4] INDC: Intended Nationally Determined Contribution

26. ومن جهة أخرى، ينص الاتفاق على تنظيم حوار التنسيق بين الأطراف من أجل الوقوف سنة 2018 على الجهود المشتركة المبذولة في سبيل تحقيق الهدف المحدد، وتوضيح الرؤية أمام المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا.

27. وكان تمويل المناخ من بين المواضيع الأكثر تعقيدا في المفاوضات. وستواصل البلدان المتقدمة إلى حدود 2025 جهودها لتعبئة الموارد لفائدة البلدان النامية، لتحصيل 100 مليار دولار في السنة. وستبدأ مناقشة هدف جماعي قياسي جديد سنة 2025، انطلاقا من عتبة 100 مليار دولار في السنة، أخذا في الاعتبار احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. ويساهم في تنفيذ الاتفاق كل من الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، إضافة إلى صندوق أقل البلدان نموا والصندوق الخاص لتغير المناخ اللذين يديرهما مرفق البيئة العالمية.

28. وفي مجال بناء القدرات، ستتم صياغة خطة عمل للفترة 2016-2020. وستتضمن ما يلي على وجه الخصوص: أ) تحديد مكامن النقص والاحتياجات وعرض التوصيات الكفيلة بمواجهتها؛ ب) تشجيع إحداث ونشر الأدوات والكيفيات الكفيلة ببناء القدرات؛ ج) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

29. أما في يتعلق بنقل التكنولوجيا، فسيتم إجراء تقييم دوري لفعالية ووجاهة الدعم الذي تقدمه الآلية التكنولوجية من أجل تنفيذ الاتفاق.

30. ويقر الاتفاق بضرورة مراعاة احتياجات التكيف التي عبر عنها عدد كبير من البلدان النامية، ضمن مساهماتها المعتزمة المحددة وطنيا. وينبغي أن تعتمد تدابير التكيف نهجا تبادر به البلدان ويستلهم من البيانات العلمية المتاحة، ومن المعرفة الدولية والمحلية، بهدف إدماج التكيف في السياسات والتدابير الاقتصادية الكلية والبيئية. ويتعين أن يساهم الصندوق الأخضر للمناخ في تسريع توفير الدعم الموجه لأقل البلدان نموا ولباقي البلدان النامية من أجل صياغة مخططات وطنية للتكيف ولتنفيذ السياسات والمشاريع والبرامج. ووفقا لإطار كانكون للتكيف، يتعين على الأطراف تكثيف التعاون، لاسيما التعاون الإقليمي، في مجال التكيف وإحداث المراكز والشبكات الإقليمية، عند الاقتضاء، خصوصا في البلدان النامية. وستشرع عملية الاستعراض التقني لتدابير التكيف خلال الفترة 2016-2020 لتحديد الإمكانات العملية لتعزيز المقاومة، وتقليص أوجه الهشاشة، والزيادة في المعرفة، وتنفيذ تدابير التكيف.

31. وستخضع آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ للاستعراض سنة 2016. وسيتكلف فريق خاص بصياغة التوصيات المتعلقة بالنّهُج المندمجة للوقاية والحد من ترحيل السكان الناتج عن الآثار السلبية لتغير المناخ، ومواجهته.

32. أما اتفاق باريس، "فيقر بالدور الجوهري للتحفيزات في تقليص انبعاثات الأنشطة (الاقتصادية)، ويشمل أدوات مثل السياسات العمومية وضريبة الكربون". ويشير تقرير نشرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن "معظم البلدان لم تحدد ضريبة كافية لانبعاثات الكربون بما يجسد آثارها السلبية على المناخ".

خامسا – الرهانات أمام أفريقيا

33. لا تصدر أفريقيا إلا 4 بالمائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، إلا أنها ستكون من بين المناطق الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[5]، 2014) التي بدأت بالفعل تؤثر على الناتج الداخلي الإجمالي للقارة بنسبة 1,4 بالمائة تقريبا، والتي يمكن أن تصل تكاليفها ذات الصلة بتدابير التكيف إلى 3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة بحلول 2030، أو بالأحرى 7 بالمائة في السنة بحلول 2100 إذا بلغ سيناريو الاحترار العالمي 4 درجات مئوية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويتزايد عدد لاجئي المناخ. فقد بلغ عددهم 8,2 مليون في أفريقيا سنة 2012، أي أربعة أضعاف مقارنة مع السنوات الأربعة قبلها (التقرير المشترك لكل من مركز رصد النزوح الداخلي[6]، ومجلس اللاجئين النرويجي[7]، 2013). إضافة إلى ذلك، يدمر تغير المناخ البنيات الأساسية الاجتماعية، ويزيد من تفاقم الإجهاد المائي والتحديات ذات الصلة بالأمن الغذائي (يتم سقي 5 بالمائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا). ورغم الإمكانات الهائلة لتطوير الطاقات المتجددة، تبلغ القدرة الحالية الإجمالية لإنتاج الكهرباء في أفريقيا 150 جيغاواط و"لا يحصل أكثر من 600 مليون شخص في القارة على الكهرباء". وشهدت السنوات الأخيرة تطوير مشاريع ضخمة لتنمية الطاقات المتجددة.

34. وقدمت البلدان الأفريقية[8] مساهماتها المعتزمة المحددة وطنيا ويتعين عليها الآن تكييف استراتيجياتها في التنمية بناء على ذلك. ومن جهة أخرى، يمثل تنفيذ سياسات وتدابير التكيف هدفا جوهريا أمام القارة، إلا أننا نلاحظ تأخيرا في الوفاء بالالتزامات فيما يتصل بالولوج إلى التكنولوجيا، والتمويل الفعال للمشاريع، وبناء القدرات التي تحتاج إليها البلدان لتحقيق هذا الهدف.

35. ويتعين على أفريقيا تعزيز قدراتها للوصول إلى باقي مصادر تمويل المناخ المتاحة واستخدامها بفعالية، من أجل الزيادة في تمويل التكيف.

المبادرة الأفريقية لتنمية الطاقات المتجددة

من أجل تحسين ولوج الجميع إلى الطاقة في أفريقيا والاستجابة لتزايد الطلب في المستقبل، الناتج عن التنمية الاقتصادية والعمران في القارة، تم رسميا إطلاق المبادرة الأفريقية لتنمية الطاقات المتجددة بمناسبة مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء ما لا يقل عن 10 جيغاواط في السنة من القدرات الإنتاجية الجديدة بحلول 2020، ثم 300 جيغاواط بحلول 2030. ولتنفيذ هذه المبادرة، عبأت البلدان المتقدمة 10 ملايير أورو من التمويلات العمومية.

---

[5] GIEC.

[6] IDMC: Internal Displacement Monitoring Center

[7] NRC: Norwegian Refugee Council

[8] ليبيا هي البلد الوحيد الذي لم يقدم مساهمته المعتزمة المحددة وطنيا.

سادسا – نحو مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين - الرهانات

36. سينعقد المؤتمر العالمي المقبل للمناخ (مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين) في الفترة ما بين 7 و18 تشرين الثاني/نونبر 2016 بمراكش. وسبق للمغرب أن احتضن مؤتمر الأطراف السابع سنة 2001.

"تم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ سنة 2010 وخُصص له سنة 2014 رأسمال مبدئي يفوق 10 ملايير دولار، ووافق على 8 مشاريع في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. إلا أن هذا الرأسمال ضئيل جدا مقارنة مع الاحتياجات، إذ يتعين تخصيص 400 مليار دولار في السنة لجعل الاستثمارات مرنة ومحترمة للبيئة على المدى الطويل في البلدان النامية"، المديرة التنفيذية للصندوق الأخضر، مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية، تموز/يوليوز 2015.

واليوم، أصبح هذا البلد أحد الفاعلين الرئيسيين في الانتقال الطاقي في العالم، وخصوصا على صعيد القارة الأفريقية. وافتتح المغرب في مستهل سنة 2016 أول محطة للطاقة الشمسية بورززات (أول محطة في أفريقيا وسابع محطة للطاقة الشمسية عالميا). وستبلغ القدرة الإجمالية لإنتاج الكهرباء 580 ميغاواط، في أوج المشروع.

37. والتزم المغرب بتخفيض انبعاثاته من غازات الدفيئة بما لا يقل عن 13 بالمائة بحلول 2030 (المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا) ويسعى إلى الزيادة في حصة الطاقات المتجددة (الريحية والفولطاضوئية والشمسية والمائية) من 28 بالمائة سنة 2008 إلى 42 بالمائة سنة 2020، ثم 52 بالمائة بحلول 2030 (خطاب جلالة الملك لمؤتمر الأطراف الواحد والعشرين).

38. وسينكب مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين على استعراض تنفيذ اتفاق باريس وسيندرج في سياق "نداء طنجة من أجل مجهود تضامني وقوي تجاه المناخ"، الذي أطلقه الملك محمد السادس والرئيس فرانسوا هولاند يوم 20 أيلول/سبتمبر 2015. ويحث هذا النداء جميع الفاعلين على تسريع الانتقال نحو "الاقتصاد العالمي الأخضر" عبر التركيز على الابتكار في مجال التكيف وتخفيف تأثيرات تغير المناخ".

سابعا – لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة 2015

بيجين+20: الحصيلة العالمية تؤيد خلاصات التقييم الإقليمي الأفريقي

39. قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها لبلدان المنطقة تحضيرا لأعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة والتي تميزت هذه السنة بالاحتفال بالذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وساعد هذا الدعم بلدان شمال أفريقيا على المشاركة المثلى في هذا المؤتمر الذي يستقطب كل سنة آلاف الأعضاء في المنظمات غير الحكومية ومئات ممثلين الهيئات لمناقشة المواضيع الحاسمة بشأن المرأة والتنمية. ويساهم هذا المؤتمر في الزيادة في توعية مختلف الفاعلين وحشد التزامهم من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

40. وتحت موضوع "تمكين المرأة تمكين للإنسانية ... فلنتخيل معا!"، حققت الدورة التاسعة والخمسون للجنة وضع المرأة إنجازا قياسيا هذه السنة، إذ شارك فيها أكثر من 1100 منظمة غير حكومية و8600 ممثلا في المجموع. وخلال هذه الدورة، وقف القادة والمناضلون من جميع أنحاء العالم على الوضع الراهن للتقدم المحرز والتحديات التي يتعين رفعها من أجل تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، إلى جانب التوصيات ذات الصلة بالمجالات الاثني عشر الحاسمة، التي لا تزال حبلى بالتحديات الحاسمة إلى يومه.

41. وتم التذكير بهذه التحديات في "تقرير الأمين العام بشأن بيجين+20" الصادر بهذه المناسبة. والذي يشير إلى أن "الأمور تسير بوتيرة بطيئة غير مقبولة، وتميزت بعض الجوانب بالركود، أو بالأحرى بالتراجع". واستند تقرير الأمين العام إلى المساهمات التي قدمتها الحكومات والمجتمع المدني مما يناهز 167 دولة. ويبين بأنه رغم إحراز بعض التقدم، يبدو قادة العالم بعيدين جدا عن اتخاذ التدابير الكفيلة باحترام الالتزامات المتخذة في إطار "إعلان ومنهاج عمل بيجين" المتميزين ببُعد النظر.

42. ويشير التقرير إلى إحراز التقدم في عدد من المجالات، مثل تعليم الفتيات، ومراجعة بعض القوانين التمييزية، واعتماد تشريعات ترمي إلى الحد من العنف ضد النساء والفتيات. ومن جهة أخرى، ارتفعت مشاركة المرأة في سوق الشغل، وتقلصت الوفيات النفاسية بنسبة 45 بالمائة منذ 1990. ومع ذلك، تتناقض هذه الإنجازات مع الواقع الميداني، إذ رغم التحسن الواضح في تعليم النساء، لا تزال المرأة تشتغل في المناصب الأقل جاذبية. ولا تتمتع المرأة بعدُ بالمساواة مع الرجل في مناصب إدارة المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة، وتتضح بجلاء الفوارق في الأجور بين النساء والرجال. إضافة إلى ذلك، يستمر العنف ضد النساء والفتيات في جميع البلدان، ويأخذ أحيانا أشكالا مريعة.

43. وتذكّر هذه التحديات التي أبرزتها لجنة وضع المرأة بخلاصات المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول المرأة (أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر 2014) ونتائج الحصيلة الأفريقية ذات الصلة بتنفيذ منهاج عمل بيجين، التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وشملت جميع البلدان الأعضاء، بما في ذلك بلدان المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا.

44. بالفعل، أشار المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول المرأة بيجين+20 إلى أنه رغم التقدم المحرز والجهود المبذولة للتصدي للفوارق بين الرجال والنساء، تستمر عراقيل شديدة وتتفاقم بفعل المشاكل المستجدة مثل تغير المناخ، والإرهاب، والنزاعات المسلحة، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وارتفاع الفوارق الاجتماعية الاقتصادية.

45. وكان هذا التقييم حاسما جدا لمنطقة شمال أفريقيا، إذ أن التغيرات السياسية التي شهدتها معظم بلدان هذه المنطقة منذ شتاء 2011 عززت الطابع الاستعجالي لمختلف مطالب شعوب المنطقة، لاسيما النساء، والتي لا تزال تواجه تحديات جسيمة من قبيل:

- غياب السياسات الوطنية الخاصة "بالنوع" في عدد كبير من بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تكتفي "بمخطط عمل للمرأة" الذي لا يحظى غالبا بالأولوية الوطنية في التنفيذ؛
- ضعف الاستثمار المزمن الذي يعيق مواصلة تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات؛
- الإدماج غير الكافي لمقاربة النوع في صياغة السياسات الوطنية للتنمية، وفي تنفيذها وتتبعها؛
- مشاركة المرأة الضعيفة جدا في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات.

46. وعلى غرار المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول بيجين+20 الذي نظمته اللجنة الاقتصادية سنة 2014، ركزت الدورة التاسعة والخمسون للجنة وضع المرأة على بعض العوامل الرئيسية التي تعيق التقدم وتؤثر أيضا على الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة. ونذكر من بين هذه العوامل: النزاعات، وتصاعد التطرف وردود الفعل ضد حقوق المرأة، والضغوط الاجتماعية الثقافية والعادات المجحفة المترسخة عميقا في المجتمع، والأزمات الاقتصادية، وتأثيرات تغير المناخ.

47. وركزت الدورة التاسعة والخمسون للجنة وضع المرأة في إعلانها النهائي على أن العناصر الرئيسية للتطور المنشود تشمل تغيير المعايير والصور النمطية، وتطور الهياكل الاقتصادية التي تيسّر التقدم نحو المساواة بين الجنسين، وضمان مشاركة النساء في جميع مستويات اتخاذ القرار، والزيادة الملموسة في الاستثمارات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، والالتزام الحقيقي والدائم تجاه حماية حقوق المرأة والفتاة.

48. وللتذكير، يدعو الإعلان المنبثق عن أعمال المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن بيجين+20 أيضا الزعماء الأفريقيين إلى تخصيص الموارد الملائمة لتصحيح النقائص في تنفيذ منهاج عمل بيجين، ويحث الشركاء الدوليين، الثنائيين ومتعددي الأطراف، على تعزيز الدعم التقني والمالي الموجه لجهود التنمية في أفريقيا. وطلب الإعلان من حكومة كل بلد العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول 2030، حسبما جاء في أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

49. وكان التقييم العالمي لبيجين+20 مناسبة لتعبئة الرأي العام والمجتمع الدولي وزعماء الدول من أجل نشيط محتوى وروح منهاج عمل بيجين، إذ خلال قمة زعماء الدول والحكومات بشأن خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (25-27 أيلول/سبتمبر 2015)، التزم شخصيا حوالي 80 زعيما وقائدا دوليا بالحد من التمييز ضد النساء بحلول 2030. وأعلنوا آنذاك عن تدابير عملية وقابلة للقياس يلتزمون باتخاذها لتحقيق تحول سريع في هذا المجال داخل بلدانهم. ولم يحظ أي رهان آخر بهذا القدر من الاهتمام العمومي.

50. وبالنظر لخلاصات التقييم العالمي لبيجين+20، تكتسي ثلاث مجالات عمل أولوية كبيرة: '1' صياغة سياسات منسجمة في مجال المساواة بين الجنسين والعمل على تنفيذها الاستباقي؛ '2' تخصيص موارد تمويل ضخمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين لتفعيل الالتزامات؛ '3' تتبع التقدم المحرز حتى تتحمل جميع الحكومات المسؤولية ويصبحوا مسؤولين متضامنين عن الالتزامات المتخذة.

51. وبالنظر للوتيرة الحالية، سيتطلب تحقيق الإنصاف بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية 81 سنة، وتحقيق الإنصاف في التمثيلية البرلمانية حوالي 50 سنة. لذلك، ولتعزيز التزامات الحكومات بالعمل، تم إطلاق مبادرة جديدة في موضوع "نحو عالم 50-50 في 2030: لنتخذ الخطوات من أجل المساواة بين الجنسين".

ثامنا – تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع وتتبع القمة العالمية لمجتمع المعلومات

52. جرت عملية الاستعراض العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بعد أكثر من عقد من اعتمادها، عبر عدة لقاءات دولية. ويمكن القول بأن المحطات البارزة في هذه العملية كانت المنتدى السنوي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بجنيف ما بين 25-29 أيار/مايو 2015، ثم منتدى "تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع" المنظم بالحمامات (تونس)، وأخيرا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض النصوص المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بنيويورك (الولايات المتحدة)، يومي 15-16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

53. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ساهمت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى في التعرف على الرهانات والتحديات ذات الصلة بجميع أبعاد إنجازات القمة العالمية لمجتمع المعلومات مقارنة مع أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي الاعتراف فيها بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي محفز للتنمية المستدامة. وعمل الخبراء من جميع أنحاء العالم ومن جميع التخصصات على ربط العلاقات المباشرة والضمنية بين أهداف خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة.

54. وساهمت مختلف هذه اللقاءات أيضا في الوقوف على الإنجازات الهامة المحققة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجتمعاتنا. واليوم، نحصي 43,4 بالمائة من سكان العالم، أي 3,2 ملايير شخص، يستفيدون من الربط بالأنترنت مقابل 12 بالمائة فقط سنة 2005، وأكثر من 7 ملايير شخص ينخرطون في الهاتف المنتقل. ومع ذلك، يُبرز الواقع الميداني وجود فجوة رقمية شاسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين مناطق مختلفة من نفس البلد، وأيضا بين الرجال والنساء.

55. وتمثل هذه الفوارق تحديات يتعين رفعها وتقليصها، لاسيما عبر اعتماد السياسات التي تشجع الحصول على التكنولوجيا الرقمية بأسعار في المتناول، خصوصا عبر الاستثمار والتمويل الملائمين، ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي. ومن جهة أخرى، تم تسليط الضوء على ضرورة الاهتمام بالوضع الخاص للبلدان النامية، لاسيما بلدان أفريقيا. ويتعين أن تراعي هذه السياسات الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب والمعاقين والمسنين، والسكان الأصليين، واللاجئين، وغيرهم.

56. وفي إطار عملية الاستعراض، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من الأنشطة من أجل التوصل إلى توافق آراء بين البلدان الأفريقية حول الرهانات القائمة أمام تحقيق نموها والتحديات التي يتعين عليها مواجهتها. وبهذا الصدد، تَبين بصورة عامة أن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تساعد على تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة بحلول 2030؛ لذا، تم اقتراح أن تعمل جميع الجهات المعنية مثل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأكاديميون، على إدماج التكنولوجيا الرقمية في استراتيجيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تاسعا – المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

57. انعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بنيروبي، كينيا، ما بين 15 و19 كانون الأول/ديسمبر 2015. ويتعلق الأمر بأول اجتماع ينظمه بلد أفريقي، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية بمراكش.

58. وتجسدت نتيجة المؤتمر في سلسلة من القرارات الوزارية عن الزراعة، والقطن، والمسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمو، حملت تسمية "حزمة نيروبي". وتشمل هذه الحزمة التزاما بإلغاء إعانات التصدير المخصصة للمنتجات الزراعية، التي تُعتبر "النتيجة الأكثر وضوحا لجهود المنظمة في مجال الزراعة خلال العشرين سنة الماضية".

59. وتشمل باقي القرارات الزراعية آلية الضمان الخاصة للبلدان النامية، والتدابير ذات الصلة بالقطن. وتم أيضا اتخاذ قرارات أخرى بشأن المعاملة التفضيلية للبلدان الأقل نموا في قطاع الخدمات على وجه الخصوص وقواعد المنشأ عموما.

الاتفاق بشأن الزراعة والقطن

60. تتعلق الحلقة الجوهرية في حزمة نيروبي إذن بالمنافسة على الصادرات، وخصوصا بالالتزام بإلغاء الإعانة المخصصة للصادرات الزراعية.

61. وبموجب قرار الوزراء، التزمت البلدان المتقدمة بإلغاء الإعانات على التصدير فورا، باستثناء ثلة من المنتجات، في حين ستنفذ البلدان النامية هذا الإجراء بحلول 2018. وبعد ذلك، ستحتفظ البلدان بالمرونة اللازمة لتغطية تكاليف تسويق ونقل صادرات المنتجات الزراعية إلى حدود نهاية 2023. وستستفيد البلدان الأقل نموا والبلدان المستوردة للمنتجات الغذائية من مدة أطول.

62. ويشمل القرار أيضا قواعد تحُول دون استخدام تدابير أخرى للسياسات التجارية كشكل ضمني من الإعانات.

63. ومن جهة أخرى، تم إنشاء آلية الضمان الخاصة للبلدان النامية من أجل الترخيص لهذه البلدان بالزيادة مؤقتا في الرسوم الجمركية للتصدي لارتفاع الواردات.

64. أما فيما يتعلق بشعبة القطن، فقد شدد المؤتمر على الأهمية الحيوية لشعبة القطن بالنسبة للبلدان الأقل نموا وصاغ قرارا وزاريا يتعلق بهذه الشعبة ويتضمن ثلاثة عناصر: الولوج إلى الأسواق، والدعم الداخلي، والمنافسة عند التصدير.

65. فبالنسبة للولوج إلى السوق، يدعو القرار البلدان المتقدمة –والبلدان النامية القادرة على ذلك- إلى إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص عن القطن القادم من البلدان الأقل نموا وذلك انطلاقا من فاتح كانون الثاني/يناير 2016. ويقر القرار أيضا بأهمية اتخاذ البلدان الأعضاء لإصلاحات تتعلق بسياسات الدعم الداخلي لشعبة القطن ويدعو إلى تكثيف هذه التدابير. أما فيما يتصل بالمنافسة عند التصدير، فيتعين على البلدان المتقدمة إلغاء الإعانات على تصدير القطن فورا. ويمكن للبلدان النامية أن تنفذ هذا الإجراء في تاريخ لاحق.

القرارات لفائدة البلدان الأقل نموا

66. تشمل حزمة نيروبي قرارات أخرى تتعلق بالبلدان الأقل نموا، لاسيما فيما يتصل بقواعد المنشأ التفضيلية المحسنة والمعاملة التفضيلية في توريد الخدمات.

- قواعد المنشأ التفضيلية للبلدان الأقل نموا

67. ينبني قرار نيروبي على القرار الوزاري لبالي بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لفائدة البلدان الأقل نموا. ويقدم توجيهات أكثر تفصيلا عن مواضيع خاصة، مثل الطرق التي تساعد على تحديد منشأ المنتج وقاعدة التراكم، ويدعو البلدان الأعضاء إلى تخصيص الأفضلية للبلدان الأقل نموا عبر تمكينها من استخدام المواد الأولية غير المحلية في حدود 75 بالمائة من القيمة النهائية للمنتجات.

- تجارة البلدان الأقل نموا في الخدمات

68. قرر المؤتمر تمديد مدة الإعفاء الحالية لمدة 15 سنة إضافية (إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2030) التي بموجبها يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقديم معاملة تفضيلية للخدمات القادمة من البلدان الأقل نموا.

الانضمام

69. أشاد وزراء التجارة باختتام المفاوضات بشأن انضمام ليبيريا وأفغانستان. وسيصبح هذان البلدان رسميا أعضاء في منظمة التجارة العالمية بعد 30 يوما من إخبار المنظمة بالتصديق على شروط الانضمام.

خلاصة

70. اتخذ المجتمع الدولي خلال سنة 2015 التزامات قوية وحاسمة لمستقبل الكوكب وشعوب العالم. ويمثل الاتفاق الكوني بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تحمل مقاربة متعددة الأبعاد، حجر الزاوية في هذه الرؤية المشتركة عن عالم أفضل للجميع. وشاركت القارة الأفريقية بنشاط كبير في جميع المفاوضات الدولية التي أفضت إلى اعتماد أطر التنمية التي ستُستخدم كمرجع على الصعيد العالمي. وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب مهمتها، على أن تظل البلدان الأعضاء منخرطة طيلة مفاوضات هذه العمليات، وساعدت على اعتماد الموقف الأفريقي المشترك بشأن أولويات هذه البلدان تجاه التحديات الكونية للتنمية.

71. وفي إطار تنفيذ مخططات التنمية المذكورة، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع باقي شركاء التنمية، هدفها في دعم البلدان الأعضاء حتى تتمكن هذه الأخيرة من ترجمة أهداف التنمية المستدامة الجديدة، في مخططاتها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية. ومن جهة أخرى، يستلزم اختيار المؤشرات والغايات لتتبع خطة 2030 حشد وسائل ضخمة من أجل تحسين إتاحة البيانات الإحصائية ووجاهتها.

72. ويمثل تعزيز قدرات متابعة وتقييم التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة أحد المحاور الرئيسية في برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستساهم صياغة المواجيز القطرية في إنتاج ونشر الدراسات التحليلية المعمقة والتوصيات الوجيهة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي لمجتمعاتنا، والذي سيساعد بدوره على تحقيق التنمية المستدامة، والتكامل الإقليمي، والحكامة الجيدة.